

تطوير كليات التربية بالجامعات الأردنية الخاصة في ضوء معايير الاعتماد والتميز

(تصور مقترح)

إعداد

الدكتور رضا سلامة المواضية

جامعة الزرقاء

جامعة مؤتة

الدكتور خالد أحمد الصرايرة

مقدمة:

يتطلب بناء المجتمع المعاصر الاهتمام من الجميع ببنائه المعرفي، ويدع التعليم من أهم الركائز الأساسية في هذا البناء، لذا، فمن الضروري أن تكرس الجهود والطاقات اللازمة لتحقيق طفرة نوعية في التعليم بشكل عام، وبالتعليم العالي على وجه الخصوص، وبعد التعليم من الامتحارات الناجحة التي تعطي نتائج إيجابية مع نمو الأجيال، ونطلب ذلك سعياً جاداً من قبل القادة وصناع القرار والباحثين في المعايير التربويية لتطوير أداء المؤسسات التربوية والعلمية على مستوى التعليم العام والتعليم العالي على السواء ، من خلال تطبيق النظريات تثيدحها في الإدارة التي تعزز مكانة هذه المؤسسات، معتولى لـ نموها والمحافظة بقائها، والارتقاء بـ جودة مخرجاتها، والتغلب على التحديات التي تعرّض طريقها.

وتعود الجامعات من المؤسسات الأكademie التي تحتاج إلى التطوير المستمر في جميع أنظمتها برادلإة وهيكلها التنظيمية ، وتسعى الجامعات الأردنية إلى التطوير في المستويات كافة لمواكبة التوجهات العالمية في يعونة البرامج الأكademie التي تقدمها وعودتها، رغم زيادة دعید طلبها وتوسيعها الجغرافي، والنقص الحاد في أعضاء هيئة التدريس في كثير من التخصصات، وفقاً لمعايير هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي (الخراشة، 2011)، وبالرغم من التطور في هذه الجامعات إلا أن الممارسة الإدارية وأنظمة العمل فيها ما زالت بحاجة إلى تطوير، وإعادة النظر في التشريعات الناظمة لعملها، وتأهيل العاملين فيها وتدريبهم، للتحسين المستمر في الأداء العام في الجامعة، وتطبيق معايير الاعتماد والتميز ضماناً لجودة مخرجاتها (حسين، 2008).

إن تحقيق الأهداف والنتائج ليس غاية في حد ذاتها تقف عندها جهود العاملين والمؤسسات، وإنما أصبح وصولاً إلى درجة عالية من الإنفاق في معلم، وارتفاع مستويات الأداء للوصول إلى التميز هو الغاية التي حمطى إليها الجميع، لذلك عند عملية التطوير هي المحور الأساس في اهتمام القائمين على إدارة مؤسسات التعليم العالي (البهواشي، 2007؛ الدجني، 2013)، ويبعد الاعتماد الأكademie إلى الارتفاع بنوعية التعليم وضمان جودة أدائها، وعرف الاعتماد بأنه نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية، وهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطويرها .(Quality Assurance and Accreditation, 2004)

ونقوم فكرة الاعتماد للمؤسسات الأكademie على أساس إنه من حق المجتمع أن يتأند من أن هذه المؤسسات تقوم بدورها، وتحقق الأهداف المأطدة بها، وأنها تبحث عن موطن قوتها وتعززها، ونقاط ضعفها فتعالجها وتصرحها، وهي مطلبة بالاعتماد والحصول على شهادات بذلك من الجهات المحلية والدولية، لتمكن من المنافسة مع مثيلاتها من المؤسسات في الدول الأخرى على المستويين الإقليمي والعالمي، ويصبح لها ولخريجيها وأساتذتها قيمة حقيقة معترف بها على الصعيدين الداخلي والخارجي (الجلبي، 2011؛ خليل، 2011؛ الخطيب، 2003).

ويعد الاعتماد الأكademie في المعايير التربوي والعلمي مدخلاً لتحقيق الجودة، ويشكل حافزاً للارتفاع بالعملية التعليمية التعليمية، وباعت على اطمئنان المجتمع لخريجي هذه المؤسسات، ويفؤكد على شخصية المؤسسة وحيتها وبصمتها التي تميزها عن غيرها من المؤسسات المنافسة، ويشكل الاعتماد الأكademie مدخلاً لدعم

المؤسسات التعليمية ، وتحسين مقدرتها على التفاس والبقاء والاستمرار والرقي، كما أن الاعتماد الأكاديمي للبرامج التعليمية، وللمؤسسات المعنية لا يهدف إلى تصنيف هذه المؤسسات أو ترتيبها (David & Harold, 2000; Davis & Ringsted, 2006)

وتقوم مؤسسات التعليم العالي بإعداد القادة وتأهيلهم لمختلف المؤسسات والقطاعات في الدولة، وتمارس كليات التربية دوراً مهماً من خلال إعداد الكوادر المؤهلة تأهيلاً عالياً، ومزودة بالمعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية التي يمكن خريجي هذه الكليات من خلال ما تقدمه من برامج أكاديمية وبحثية وتدريبية واستشارية ليكونوا مبدعين ومبتكرين، مقتدرین على تلبية حاجات المجتمع وأفراده ، وتنعدد أشكال الاعتماد وفقاً للمنظر المعتمد في التصنیف للمؤسسة أو اللقب المرغوب الحصول عليه في الاعتماد، لذا فهناك منطلقان يمكن تصنیف الاعتماد من خلالهما وهما (الدجني، 2013؛ مجاهد والمتولي، 2006؛ محمود، 2005):

أولاً: التصنیف حسب صفة الاعتماد: فلاعتماد عملية نظامية تعليمية تهدف إلى التأكيد من أن الفرد أو البرنامج أو القسم أو الكلية أو المؤسسة الراغبة في الاعتماد تمتلك الحد الأدنى من الكفاءة، وفقاً لما تقيمه المعايير المحددة مسبقاً والمتافق عليها، وبناءً عليه يمكن استعراض الأنواع الآتية:

أ- الاعتماد أو التقويم: هو تقييم جودة البرامج أو المؤسسات حكومية كانت أم خاصة وفقاً للمعايير المحددة والمتافق عليها من جهة الاعتماد الحكومية أو لجهة اعتماد خاصة مستقلة، ويعد الالتزام بهذه المعايير اختيارياً يهدف إلى الحصول على اللقب من الجهة المانحة للاعتماد.

ب- الشهادة: وتحمّل الشهادة للفرد أو المؤسسة وفقاً لما تمتلكه من برامج توافر فيها معايير الاعتماد المتافق عليها ونستحق الحصول من خلالها على الشهادة للتأهل للعمل في معيار معين.

ج- الترخيص أو التصریح: ویمنح الترخيص أو التصریح إلى الفرد أو البرنامج أو القسم أو الكلية أو المؤسسة لممارسة مهام صغيرة على درجة ملائمة من الكفاءة ومثال ذلك الحصول على تصريح أو ترخيص لاستخدام برامـج حاسوبـي معـين.

ثانياً: التصنیف حسب موضوع الاعتماد (البيلاوي، 2011):

أ- الاعتماد المؤسسي: ويركز على تقييم أداء المؤسسة التعليمية بصورة شاملة، وذلك من خلال الموافقة على اعتماد ما تتضمنه المؤسسة أو تقدمه من مدخلات وعمليات ومخرجات لتحقيق أهدافها. وفقاً لمعايير حدتها جهة الاعتماد، وتتضمن معايير تتعلق بالتخطيط، وأخرى تختص بالمباني ومساحاتها وأعداد القاعات والمدرجات والمخبرات والمشاغل والمكاتب، ومعايير أكاديمية تختص بالبرامج التعليمية، والهيئة التدريسية والطلبة، والمكتبة وإعداد الكتب والمراجع والدوريات، والقبول والتسجيل وغيرها، ومعايير تختص بالهيكل الإداري والموظفون والعاملون، ومعايير مالية تختص بالموارد المالية والموازنة، معايير الخدمات العامة، ومعايير النشاطات اللامنهجية، والاعتماد المؤسسي يشمل:

- الاعتماد الأكاديمي: يتعلق بالكفاءة الأكاديمية للمؤسسة في ضوء المعايير المحددة، ويمكن أن تكون كلية أو معهداً أو قسماً.

- الاعتماد المهني: يتعلّق بمدى توافر الكفاية لممارسة المهنة في ضوء المعايير المهنية من قبل جهة الاعتماد، ويمنح هذا النوع من الاعتمادات الشهادة الأكاديمية لممارسة المهنة مثل شهادة ممارسة مهنة التدريس من قبل أو النقابة أو رابطة مهنية أو جمعية علمية.

بـ- الاعتماد التخصصي: وهو الذي يركز على الاهتمام بالبرامج الأكاديمية التخصصية التي تطرحها المؤسسة بشكل متفرد، وذلك من خلال الاعتراف بالبرامج والخدمات التعليمية التي تقدمها المؤسسة التعليمية سواءً أكانت قسماً تعليمياً أم كلية لاستيفاء معايير الجودة النوعية المعتمدة في المحتوى التعليمي للبرامج الدراسية وأعضاء هيئة التدريس وخبراتهم ونشاطاتهم البحثية، وطرق التقويم والامتحانات وطرائق التدريس.

حيث يمكن أن يتقدّم قسم الإدارة التربوية أو قسم المناهج وطرائق التدريس بكلية العلوم التربوية إلى هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لنيل شهادة الاعتماد، أمام الرأي العام والطلبة بما يمثل مصداقية ونجاح أكبر للخريجين في ممارسة المهنة، ويمكن أن يكون اعتماد البرامج الأكاديمية اعتماداً كلياً لمحنوي وأساليب تقديم هذه البرامج، أو أن يكون اعتماداً مهنياً من حيث مدى ملاءمة هذه البرامج لاكتساب المعايير المهنية الازمة لممارسة المهنة والنجاح بها في المستقبل (الخراشة، 2011).

تُعد كليات العلوم التربوية من الدعامات الأساسية في إعداد الأفراد وبناء المجتمعات، لذا فإن إصلاح هذه الكليات وتطويرها وتحديثها بشكل مستمر يمثل الطريق الصحيح لتنمية الفرد وبناء شخصيته في كافة النواحي الجسمية والعقلية والروحية والنفسية، وهو ما يؤكد ضرورة أن تعمل هذه الكليات في منظومة واحدة تحرص على إدخال النظريات والمدارس والنظم الإدارية الحديثة، والمعايير النمطية في كل مستوى من المستويات الإدارية المختلفة لتضمن لنفسها نوعاً من البقاء والاستمرار والنمو والمقدرة على التنافس (العتبي والربيع، 2012؛ مجاهد ومتولي، 2006).

إن إصلاح كليات التربية وتطويرها ينعكس على جميع المؤسسات والقطاعات الخدمية في المجتمع، فعليها تقع مسؤولية إصلاح التعليم وتطويره وتحسين مستوى، فهي تمتلك إمكانيات بشرية وخبرات علمية ومهنية تؤهلها لأن يكون لها دوراً قيادياً رائداً وفاعلاً في عمليات الإصلاح والتطوير في المجتمع بجميع مكوناته وقطاعاته (السلمي، 2003؛ خليل، 2011)، خاصةً ذا ما تم إعادة تأهيل بعضهم وحثّهم على إجراء البحوث والدراسات وتوفير الدعم اللازم.

وتعاني كليات التربية من ضغوط متزايدة تحتها على بذل المزيد من الجهد لمواجهة المشكلات التي تواجهها هذه الكليات وتحليلها ومعالجتها، ومن هذه المشكلات ما يأتي (طعيمة والبندرى، 2006): الطلب المتزايد على التعليم العالي، نقص الطلب على بعض التخصصات في سوق العمل، وتراجع جودة التعليم، وقلة الموارد المالية، التوسيع في القبول، وكثرة أعداد الطلبة، وتدني مستوى أداء بعض أعضاء هيئة التدريس، واستخدام أساليب التدريس التقليدية.

ونتيجة لقصور كليات التربية الكلي أو الجزئي في أداء المهام الموكولة إليها أصبح من الضروري أن تقوم إدارتها بالتقدير الذاتي للكلي لمعرفة نقاط القوة والضعف فيها (كنعان، 2009).

ونعد كليات التربية في الجامعات الخاصة من الكليات ذات الأهمية في التعليم الجامعي، والتي كانت وما زالت تمارس دوراً في إعداد معلمي المستقبل، ولكن هذا الدور التقليدي رغم أهميته لم يعد الدور الأهم لهذه الكليات وإنما بدأت تتجه إلى نوع جديد من الأدوار لتسهم في تنمية المجتمعات وإعداد الأجيال المؤهلة المقدرة على خدمة بلدها وأمتها، وتطوير الجامعة وتنمية العاملين فيها ، وفي الأردن تقوم هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي باعتماد البرامج والتخصصات اعتماداً عاماً وخاصةً، ونتيجةً لقصور كليات التربية الكلي أو الجزئي في أداء المهام الموكولة إليها أصبح من الضروري أن تقوم إدارتها بالتفوييم الذاتي للكلية لمعرفة نقاط القوة والضعف فيها (كنعان، 2009).

أما بخصوص الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة فقد أجرى كل من فولكوبين وآخرون (Volkwein; Lattuca; Harper; and Domingo, 2006) دراسة لمعرفة أثر تغيير معايير الاعتماد الأكاديمي على خبرات الطلبة ومخرجات التعليم، واستخدمت الدراسة أنموذج مفاهيمي لاختبار أثر تغيير معايير الاعتماد الأكاديمي على خبرات الطلبة ومخرجات التعليم، واستخدمت أنموذجاً مفاهيمياً لاختبار أثر تغيير معايير الاعتماد الأكاديمي على مخرجات عملية التعليم في الجامعات الأمريكية على مستوى مختلف الولايات، وقد شمل مجتمع الدراسة (203) من البرامج في (40) جامعة، إذ جمعت المعلومات من مديرى أو رؤساء أقسام في (147) برنامجاً، ومن (1200) عضو هيئة تدريس، ومن (4200) خريج من خريجي عام 2004، وكذلك من (5500) خريج من خريجي عام 1994، وبينت المؤشرات لعام 2004 على أن خبرات الطلبة ومخرجاتهم مثيرة ومدهشة، وظهرت فروق دالة إحصائياً لصالح البرامج التي خرجت الطلبة عام 2004، إذ تشير النتائج إلى أن الاعتماد الأكاديمي قد حقق أهدافه في تحقيق الجودة المنشودة وضمانها.

وهدفت دراسة (Hoechet, 2006) إلى توضيح العلاقة بين الثقة والرقابة والحكم الذاتي والمساءلة في مؤسسات التعليم العالي البريطانية وضمان جودة التعليم العالي وتوضيح مدى إدراك الأكاديميين لتأثير ضمان الجودة على طبيعة أعمالهم وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين الثقة والرقابة والحكم الذاتي والمساءلة من جهة وضمان جودة التعليم العالي من جهة أخرى، وأن اعتماد منهجية ضمان جودة التعليم العالي يقلل من الحاجة إلى الرقابة ويضمن تحقيق المساءلة وضمان جودة الأعمال المنوي القيام بها.

وهدفت دراسة غريب وعبدالمنعم (2008) إلى تعرف أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الجودة الشاملة في كليات العلوم التربوية في جامعة الملك فيصل كما يراها عضو هيئة التدريس في المملكة العربية السعودية، والكشف عن مؤشرات الجودة في الأداء الجامعي بصفة عامة وفي أداء أعضاء هيئة التدريس بصفة خاصة لعدد من المجالات، ومن ثم تقديم اقتراحات ووضع خطط إستراتيجية للتغلب على المعوقات. تكونت عينة الدراسة من (100) عضو هيئة التدريس موزعين على كليات المعلمين، وكلية التربية، وكلية البنات. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم معوقات تحقيق معايير الجودة تتمثل في: غياب الاستقرار والرؤية الواضحة لهذه الكليات، وخاصة فيما يتعلق ببعضو هيئة التدريس، والطالب، وخدمة المجتمع، فضلاً عن ذلك، فقد أشار غريب وعبدالمنعم إلى أن من أهم معوقات تطبيق الجودة الشاملة غياب المعايير والمقاييس التي تحدد مكونات المنظومة التربوية والتعليمية الجيدة ، وغياب التشخيص الدقيق للمشكلات الجامعية ، وعدم ملائمة الثقافة التنظيمية والأوضاع الأكademie والإدارية

والمالية السائدة في الكليات التربوية لمنطلقات تطبيق معايير الجودة الشاملة على مستوى: القيادة، الهياكل التنظيمية، والنظم الإدارية، ونظم الدراسات العليا والبحث العلمي، وتمويل البحث العلمية.

وأجرى إبراهيم (2008) دراسة هدفت إلى الكشف عن واقع أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي، واستخدم المنهج الوصفي، وسحب عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بلغت (362) عضو هيئة تدريس ، وكشفت استجابات أعضاء هيئة التدريس على الاستبانة عن وجود قصور في أدائهم لأدوارهم المختلفة، حيث جاء الأداء التدريسي، والأداء في معيار البحث العلمي متوسطاً في مجمله، بينما جاء الأداء في معيار خدمة المجتمع ضعيفاً في مجمله.

أما أبو النور (2009) فأجرى دراسة هدفت إلى الكشف عن التحديات التي تعوق تطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي في كلية التربية، تألفت عينة الدراسة من (40) عضو هيئة التدريس ومعاونيه و (40) شخصاً من الإداريين ، و (80) طالباً. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المهام التي يقوم بها العميد ووكالات الكلية في جامعة الفيوم اقتصر على الاهتمام بنشر ثقافة الجودة داخل الكلية ، وتقدير نظم الدراسة والامتحان والبحث العلمي في القسم في إطار مسيرة البحث العلمي واحتياجات المجتمع، إلا أنه يوجد تدني في رضا الطلبة عن النظام الإداري المتبعة في التعامل مع مشكلاتهم.

وأجرى رمضان (2009) دراسته على عينة تكونت من (52) عضو هيئة التدريس في كلية التربية النوعية بقنا في جمهورية مصر العربية، بهدف الوقوف على مبررات تطبيق الجودة، وتحديد أهداف الاعتماد الأكاديمي، والتعرف إلى بعض معوقات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. وتوصلت الدراسة إلى وجود معوقات تتعلق بالإمكانات المادية ، أهمها: نقص الميزانيات المخصصة للأقسام العلمية في الكلية، وعدم كفاية التجهيزات والقاعات الدراسية، وضعف الارتباط بين المقررات الدراسية واحتياجات سوق العمل، كما أن هناك معوقات تتعلق بالمقررات الدراسية ، ومنها: اعتماد المقررات على الحفظ والتفنن، وعدم ارتباط المقررات بسوق العمل، وأخرى تتعلق بالعملية البحثية ، ومنها: قلة اشتراك أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات العلمية، وتراخي هم في إجراء البحث العلمية، مع قلة الأبحاث المشتركة، كما يوجد معوقات تتعلق بالجهاز الإداري ، منها: قلة عدد الموظفين، وضعف التعاون بين هم وبين أعضاء هيئة التدريس، وقلة تدريب الإداريين على الأجهزة، ونقص الكفاءات الإدارية.

وأجرى الخرابشة (2011) هدفت الدراسة إلى معرفة المعايير المطلوب من كليات التربية في الجامعات الأردنية تحقيقها والعمل على توفير شروطها ومتطلباتها وصولاً إلى تحقيق الاعتماد الأكاديمي بنوعيه العام والخاص الأمر الذي يضمن تحقيق درجة مقبولة من ضمان الجودة في مخرجات هذه الكليات من الطلبة الخريجين والذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على سوق العمل وضمان الجودة بالنتيجة، وقد عرضت الدراسة لبعض التجارب العالمية والعربية في الاعتماد الأكاديمي ثم عرضت لمعايير الاعتماد العام في مؤسسات التعليم العالي الأردنية والاعتماد الخاص في كليات التربية في هذه المؤسسات وفي جميع التخصصات التربوية المعتمدة للتدريس في الأردن.

وهدفت دراسة العتيبي والربيع (2012) إلى تقويم برامج كلية التربية بجامعة نجران في ضوء معايير NCATE، في ضوء معايير المجلس الوطني الأمريكي لاعتماد تعليم المعلمين. هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع الت恁مية المهنية لعضو هيئة التدريس في كليات التربية بالجامعات السعودية وتقديم تصور مقترح لها في ضوء المجلس الوطني الأمريكي لاعتماد تعليم المعلمين، وقد استخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب دلفي، وحيث تم اختيار عينة عشوائية قوامها عشرون فرداً، وتوصلت الدراسة إلى: تدني جهود الت恁مية المهنية لعضو هيئة التدريس في الجامعات السعودية وخاصة فيما يتعلق بالاعتماد الأكاديمي، كما تبين تأخر معظم كليات التربية في الجامعات السعودية.

ونظراً لندرة الدراسات التي تناولت تطوير كليات التربية في ضوء معايير الاعتماد والتميز، جاءت هذه الدراسة لنقديم تصور مقترح لتطوير كليات التربية بالجامعات الأردنية الخاصة في ضوء معايير الاعتماد والتميز.

مشكلة الدراسة:

شهدت بدايات القرن الحادي والعشرين الكثير من التغيرات في المعايير كافة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، والتي أدت إلى ارتفاع الأصوات المنادية بضرورة إصلاح الأنظمة التعليمية بقطاعيها العام والعلمي في البلاد العربية بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص، لتنстوي مواكبة الجودة في التعليم في دول العالم المتقدم، خاصة بعد صدور التصنيفات العالمية للجامعات وخلوها من الجامعات العربية (العتبي والربيع، 2012).

وتعد معايير الاعتماد والتميز هي الضمان الأمثل لتحسين النظام التعليمي والارتقاء بمؤسساته للوصول إلى الجودة الشاملة في التعليم، فالجودة في المعيار التربوي تؤكد على توافر مجموعة من المواصفات والمعايير والمؤشرات والإجراءات التي تؤدي إلى التحسين المستمر في مخرجات النظام التربوي من خلال توفير الأدوات والأساليب المتكاملة التي تساعد على تحقيق الأهداف المرغوبة (المراغي، 2007)، لذا يجب على إدارة هذه المؤسسات أن تتبنى منهاجاً شمولياً لإصلاح تلك المؤسسات وتطويرها وتحسين برامجها ضمن منهج يعتمد على معايير ومؤشرات محددة واضحة ليتوافق أداءها مع الاتجاهات التربوية الحديثة (ويح، 2003).

ونتيجة لدور كليات التربية في رفع مستوى التعليم والاتقاء بجودته خاصة بعدما شهدت السنوات الأخيرة من تردي في الدرجة التعليمي لخريجي الجامعة وضعف في خريجيها، وما شهده التعليم العام من تدني في إعداد المعلمين وتأهيلهم أصبح لزاماً على هذه الكليات السعي لممارسة دورها، لذا، فإن الدراسة الحالية تسعى إلى تقديم تصور مقترح لتطوير كليات التربية بالجامعات الأردنية الخاصة في ضوء معايير الاعتماد والتميز.

هدف الدراسة وأسئلتها:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتطوير كليات التربية بالجامعات الأردنية الخاصة في ضوء معايير الاعتماد والتميز، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما درجة توافر معايير الاعتماد والتميز في كليات التربية في الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟.

2. ما التصور المقترن لكليات التربية في الجامعات الأردنية الخاصة في ضوء معايير الاعتماد والتميز؟.

أهمية الدراسة:

- تأتي أهمية الدراسة الحالية من أهمية موضوعها، وأهمية الإدارات الجامعية ودورها، إذ أن بناء تصور مقترن لكليات التربية في الجامعات الأردنية الخاصة، يعزز التوجه المستقبلي لتميزها ووصولها إلى الجودة العالمية. ويمكن تحديد أهمية هذه الدراسة بما يأتي:
- يؤمل من هذه الدراسة أن تسهم في تقديم تصور مقترن لتطوير كليات التربية بالجامعات الأردنية الخاصة في ضوء معايير الاعتماد والتميز، ليتسنى لإدارتها اتخاذ القرارات المناسبة.
 - يمكن أن تكون الدراسة الحالية محفزًا لمزيد من الدراسات والأبحاث الأخرى تُجرى على كليات في تخصصات أخرى.
 - يمكن لنتائجها أن تقيد متلذhi القرار في هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، ومديري مراكز ضمان الجودة والاعتماد في الجامعات من أجل التطوير والتحسين اسملتم في هذه الكليات.

تعريف المصطلحات:

اشتملت الدراسة الحالية على التعريفات للمفاهيم الآتية:

التصور المقترن: ويقصد به في هذا البحث مجموعة من المعايير والمؤشرات والأداءات والشروط الواجب توافرها في كلية التربية في إحدى الجامعات الأردنية الخاصة للوصول إلى متطلبات الاعتماد والتميز.

التطوير: هو التحسين الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف المرجوة بصورة أكثر كفاءة. وهو التغيير المخطط الذي يستهدف تعديل بنية المؤسسة وأساليب عملها وسلوك أفرادها لتتمكن التكيف السريع مع التغيرات التي تحدث في بيئتها الداخلية والخارجية.

كلية التربية: وحدة تربوية تعليمية ذات هيكل تنظيمي معين تتبع لإحدى الجامعات الأردنية الخاصة ، ويناط بها وظائف رئيسة تتمثل بالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الأقسام الأكاديمية التخصصية والمراكز العلمية والبحثية وتقدم برامج دراسية متعددة في تخصصات وتندرج طبقتها درجات علمية على مستوى البكالوريوس، والدبلوم(بعد البكالوريوس)، والماجستير والدكتوراه.

الاعتماد الأكاديمي : يقصد به عملية تقييم تخضع لها مؤسسة التعليم العالي أو أحد برامجها وتقوم بها إحدى هيئات الاعتماد استناداً إلى معايير محددة ثم تقرر بنتيجتها أن تلك أو ذلك البرنامج قد استوفى الحد الأدنى من المعايير فيصبح وبالتالي معتمداً لفترة زمنية محددة، ويؤهلها لإعداد خريجين متقدرين لمهنتهم، ومقدررين على المنافسة في سوق العمل (أبو دقة وعرفة، 2007). ويعرف إجرائياً بأنه: ما حددته هيئة اعتماد مؤسسات التعليم

العالی من معايير ، ويتم تقویم استيفاء المؤسسة أو البرنامج الأكاديمي للمعايير ، وبالتالي اتخاذ القرار بمنحها شهادة الاعتماد من عدمه.

المعيار في الاعتماد : هو بيان بالدرجة المتوقع الذي وضعته هيئة مسؤولة أو معترف بها بشأن درجة أو هدف معین يراد الوصول إليه ويحقق قدرًا منشود من الجودة أو التميز (Quality Assurance and Accreditation, 2004).

التميز: هو الجهد والأداء الفعال الذي يجعل الفرد أو المؤسسة (الكلية) تفرد ويهدر على الآخرين (الأقران)، ويتفوق عليهم في عمله وأدائه للواجبات والمهامات الموكولة إليه.

حدود الدراسة ومحدداتها

اقتصرت الدراسة الحالية على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الخاصة التي تضم كليات مستقلة للتربية وهي: جامعة الإسراء، جامعة الشرق الأوسط، جامعة عمان العربية، جامعة الزرقاء، وجامعة جرش، جامعة اربد، وذلك خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي (2014 /2015)، وقد اعتمدت هذه الجامعات لتطبيقها لمعايير الاعتماد من بداية تأسيسها وتم متابعتها من قبل هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، وتتحدد نتائج هذه الدراسة بدرجة صدق أداة الدراسة وثباتها، ومدى موضوعية المستجيبين، ودرجة تمثيل العينة للمجتمع الذي سُحب منه، وإن تعليم النتائج لا يكون إلا على المجتمع الذي سُحب منه العينة والمجتمعات المماثلة.

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن مسحًا مكتبيًّا، بالرجوع إلى المراجع والمصادر الجاهزة لبناء الإطار النظري للدراسة، والاستطلاع الميداني من خلال جمع البيانات بواسطة أداة الدراسة وتحليلها إحصائيًا للإجابة على أسئلة الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الخاصة التي تضم كليات مستقلة للتربية وهي: جامعة الإسراء، جامعة الشرق الأوسط، جامعة عمان العربية، جامعة الزرقاء، وجامعة جرش، جامعة اربد، وسحب منها عينة عشوائية مكونة من (3) جامعات وهي: جامعة الزرقاء، وجامعة الإسراء، وجامعة جرش ، والبالغ عددهم (50) عضو هيئة تدريس، أما عينة الدراسة فقد تمأخذ جميع أعضاء الهيئة التدريسية فيها، وتم توزيعهم على النحو المبين في الجدول (1):

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للجامعة والرتبة الأكاديمية

الرتبة \ المجموع	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	مدرس	المجموع
------------------	-------	-------------	-------------	------	---------

					الجامعة
19	2	9	4	4	الزرقاء
18	2	11	3	2	الإسراء
13	2	5	3	3	جرش
50	6	25	10	9	المجموع

أداة الدراسة:

تم تطوير أداة الدراسة من خلال الرجوع إلى الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة مثل دراسة إبراهيم (2008)، ودراسة الخرابشة (2011)، ودراسة العتيبي والربيع (2012)، ودراسة الجليبي، (2011)، ومن خلال استطلاع آراء بعض الخبراء في العلوم التربوية والجودة والاعتماد الأكاديمي، وتكونت الاستبانة بصورتها الأولية من (51) مؤشرًا موزعة على ثمانية معايير ، وتضمنت مجموعة من الأسئلة المفتوحة، الجدول (2) يبين توزع المؤشرات على المعايير :

جدول(2)

معايير أداة الدراسة وترتيب مؤشراتها

الرقم	المعيار	سلسل المؤشرات
1	رؤية الكلية ورسالتها	7-1
2	الهيكل الإداري للكلية	14-8
3	الخطط والبرامج	20-15
4	المباني والتجهيزات	26-21
5	الهيئة التدريسية	33-27
6	التربية العملية	39-34
7	البحث العلمي	46-40
8	التمويل الذاتي	51-47

صدق الأداء:

تم عرض الاستبانة على (10) محكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في تخصصات الإدارة التربوية وإدارة الأعمال ؛ للتحقق من مدى صدق مؤشرات الاستبانة ومناسبتها مع معاييرها ، وتم الأخذ بملحوظاتهم، وإعادة صياغة بعض المؤشرات لتناسب مع المعايير ، ولم يتم حذف أو إضافة أي معيار أو مؤشر جديد.

ثبات الأداء:

للتأكد من ثبات الأداء، حسب معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) على عينة استطلاعية (من الجامعات الخاصة غير المشمولة بالدراسة) من خارج عينة الدراسة تألفت (20) عضو هيئة تدريس، والجدول (3) يبين هذه المعاملات، وعدّت هذه المعاملات مناسبة لغايات هذه الدراسة.

جدول (3)

معامل الاتساق الداخلي حسب طريقة كرونباخ الفا

المعيار	الاتساق الداخلي
---------	-----------------

0.88	رؤية الكلية ورسالتها
0.87	الهيكل الإداري للكلية
0.84	الخطط والبرامج
0.90	المباني والتجهيزات
0.89	الهيئة التدريسية
0.91	التربية العملية
0.92	البحث العلمي
0.85	التمويل الذاتي

إجراءات تصحيح استبانة الدراسة

لقد وضعت خمسة أبدال للإجابة عن مؤشرات الاستبانة، أعطي لكل بديل درجة معينة. فقد أعطي البديل "كبيرة جداً" خمس درجات، والبديل "كبيرة" أربع درجات، والبديل "متوسطة" ثلات درجات، والبديل "قليلة" درجتين، والبديل "قليلة جداً" درجة واحدة. واعتمدت المعادلة الآتية في تحديد الدرجة لمؤشرات الاستبانة:

$$1.33 = \frac{1 - 5}{3} = \frac{\text{القيمة العليا للبديل} - \text{القيمة الدنيا للبديل}}{\text{عدد المستويات}}$$

وبذلك تكون الدرجة المنخفضة من: $1 + 2.33 = 1.33$

والدرجة المتوسطة من: $3.67 = 1.33 + 2.34$

والدرجة المرتفعة من: $5 - 3.68 = 1.32$

عرض النتائج ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الأول "ما درجة توافر معايير الاعتماد والتميز في كليات التربية في الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟".

وللإجابة على هذا السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة ، لتصورات أعضاء هيئة التدريس لدرجة توافر معايير الاعتماد والتميز في كليات التربية في الجامعات الأردنية الخاصة وفقاً لكل معيار من معايير الدراسة والمعيار الكلي، والجدول (4) يبين ذلك:

(4) جدول

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أعضاء هيئة التدريس لدرجة توافر معايير الاعتماد والتميز في كليات التربية في الجامعات الأردنية الخاصة

الدرجة	الاحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المعيار	الرتبة
مرتفعة	0.35	3.73	المباني والتجهيزات	1
مرتفعة	0.41	3.71	البحث العلمي	2
مرتفعة	0.29	3.67	رؤية الكلية ورسالتها	3
متوسطة	0.39	3.64	الهيكل الإداري للكلية	4
متوسطة	0.39	3.63	الهيئة التدريسية	5
متوسطة	0.43	3.62	الخطط والبرامج	6
متوسطة	0.57	3.61	ال التربية العملية	7
متوسطة	0.54	3.5	التمويل الذاتي	8
متوسطة	0.22	3.64	الكلي	

يبين الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية لتصورات أعضاء هيئة التدريس لدرجة توافر معايير الاعتماد والتميز في كليات التربية في الجامعات الأردنية الخاصة، وعلى الدرجة الكلية جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.64) وانحراف معياري (0.22)، أما على مستوى المعايير فقد تراوحت بين الدرجتين المتوسطة والمرتفعة، محتلاً معيار "المباني والتجهيزات" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.73) وانحراف معياري (0.35)، وفي المرتبة الثانية جاء معيار "البحث العلمي" بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (0.41)، وجاء في المرتبة قبل الأخيرة معيار "ال التربية العملية" بمتوسط حسابي (3.61) وانحراف معياري (0.41)، واحتل معيار "التمويل الذاتي" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.50) وانحراف معياري (0.54)، وتعزى هذه النتيجة إلى أن الجامعات الأردنية الخاصة أن هذه الجامعات تقوم بالفعل باستكمال متطلبات معايير الاعتماد كما وتتصف بالتميز بما تقدمه، وهنا بعض المعايير التي تسعى الجامعات إلى رفع مستواها للوصول إلى مستويات أعلى، وهذه النتيجة يمكن ان تفسر إلى عدم الرضا القائم عن المستوى المقدم في هذه المعايير من قبل عينة الدراسة، وقد تعود إلى ميل المستجيبين إلى الوسط لذا جاءت النتائج في بعض المعايير متوسطة.

وفيما يلي عرض تفصيلي لتصورات أعضاء هيئة التدريس وفقاً لكل معيار من هذه المعايير:

معايير رسالة الكلية

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والاحرف المعيارية لتصورات أعضاء هيئة التدريس بعد رسالة الكلية لأحد معايير الاعتماد والتميز

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		المؤشر	المرتبة
مرتفعة	0.38	3.92	تشارك الأطراف التعليمية في صياغة رؤية الكلية.		1
مرتفعة	0.50	3.86	تعلن الجامعة رؤيتها باستمرار على شبكة الانترنت		2
مرتفعة	0.64	3.75	تللزم الكلية بنشر رسالتها داخل الكلية وخارجها.		3
متوسطة	0.64	3.64	تستخدم الكلية رسالتها كمحور ترتكز عليها في خططها.		4
متوسطة	0.76	3.59	تقدم الكلية شرحاً وافياً لكيفية انجاز رسالتها.		5
متوسطة	0.78	3.48	تقوم الكلية بمراجعة رسالتها وأهدافها بشكل دوري.		6
متوسطة	0.83	3.43	تضع الكلية لنفسها رسالة تهتمي بها.		7
متوسطة	0.29	3.67		الكلي	-

تظهر البيانات الواردة في الجدول (5) إن المتوسط الكلي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الخاصة الأردنية بعد رسالة الكلية لأحد أبعاد معايير الاعتماد والتميز جاءت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (0.29)، كما احتل المؤشر الذي نص على: "تشارك الأطراف التعليمية في صياغة رؤية الجامعة" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (0.38) وبدرجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الأخيرة المؤشر الذي نص على: "تضع الكلية لنفسها رسالة تهتمي بها" بمتوسط حسابي (3.43) وانحراف معياري (0.83) وبدرجة متوسطة، وتعزى هذه النتيجة إلى اهتمام الجامعات باستيفاء متطلبات معايير الاعتماد العام والخاص والسعى للوصول إلى الجودة الشاملة سعياً إلى التميز عن مثيلاتها من الجامعات.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أعضاء هيئة التدريس بعد الهيكل الإداري للكلية كأحد معايير الاعتماد والتميز

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		المؤشر	الرتبة
مرتفعة	0.37	3.89	يحدد الوصف الوظيفي مهام وصلاحيات كل موقع إداري.		1
مرتفعة	0.50	3.81	يقوم اختيار الإداريين الأكاديميين (العمداء، ورؤساء الأقسام) وفق أسس علمية.		2
مرتفعة	1.09	3.72	يوجد اهتمام من قبل إدارة الكلية باستشرا ف المستقبل.		3
متوسطة	0.49	3.65	تتابع إدارة الكلية اجتماعات الأقسام فيها.		4
متوسطة	0.75	3.64	توفر الكلية دليلاً لضمان مواكبتها للحداثة.		5
متوسطة	0.66	3.46	تفوض إدارة الكلية صلاحياتها وفقاً للأنظمة والتعليمات.		6
متوسطة	0.84	3.3	تعتمد إدارة الكلية الأنظمة الالكترونية في معاملاتها.		7
متوسطة	0.39	3.64		الكلي	-

نظهر البيانات الواردة في الجدول (6) إن المتوسط الكلي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الخاصة الأردنية بعد الهيكل الإداري للكلية كأحد أبعاد معايير الاعتماد والتميز جاءت بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي (3.64) وانحراف معياري (0.39)، كما احتل المؤشر الذي نص على: "يحدد الوصف الوظيفي مهام وصلاحيات كل موقع إداري". على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (0.37) وبدرجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الأخيرة المؤشر الذي نص على: "تعتمد إدارة الكلية الأنظمة الالكترونية في معاملاتها". بمتوسط حسابي (3.30) وانحراف معياري (0.84) وبدرجة متوسطة، وتعزى هذه النتيجة إلى أن كليات التربية في الجامعات الخاصة بدأت حديثاً بتطوير هيكلها الإداري والاهتمام بالوصف الوظيفي وأسس اختيار القيادات الأكademية فيها وباستشرا ف المستقبل وتتابع ما تتخذه من قرارات، وبالتالي فيه تسعى إلى الحصول على شهادة ضمان الجودة.

معايير الخطط والبرامج

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أعضاء هيئة التدريس بعد الخطط والبرامج للكلية كأحد معايير الاعتماد والتميز

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		المؤشر	الرتبة
مرتفعة	0.38	3.92	تحديد نظام الدراسة المتبعة في الكلية بشكل تفصيلي(عدد		1

			الساعات، الفصل الدراسي).	
مرتفعة	0.35	3.91	تترجم الأقسام في الكلية خططها إلى نتاجات يمكن تحقيقها.	2
متوسطة	0.66	3.65	تواكب الخطط والبرامج المتغيرات العصرية.	3
متوسطة	0.64	3.61	تعتمد الكلية ملف خاص لكل مادة دراسية.	4
متوسطة	1.23	3.49	تحديد عدد الساعات المعتمدة لكل عضو هيئة تدريس.	5
متوسطة	1.57	3.13	تراعى الخطط الدراسية إمكانيات الطلبة الموهوبين.	6
متوسطة	0.43	3.62	الكلي	-

تظهر البيانات الواردة في الجدول (7) إن المتوسط الكلي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الخاصة الأردنية وبعد الخطط والبرامج كأحد أبعاد معايير الاعتماد والتميز جاءت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.62) وانحراف معياري (0.43)، كما احتل المؤشر الذي نص على: "تحديد نظام الدراسة المتبعة في الكلية بشكل تفصيلي(عدد الساعات، الفصل الدراسي)." على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (0.38) وبدرجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الأخيرة المؤشر الذي نص على: "تراعى الخطط الدراسية إمكانيات الطلبة الموهوبين" بمتوسط حسابي (3.13) وانحراف معياري (1.57) وبدرجة متوسطة، ولعل هذه النتيجة تعود إلى أن رضا أعضاء هيئة التدريس عن الخطط والبرامج للكلية ليست بالدرجة المرتفعة، وهي تحتاج إلى إعادة النظر في بعض مكوناتها واعتماد ملف لكل مادة دراسية، وتحديد عدد الساعات المعتمدة لكل عضو هيئة تدريس ومراعاة الخطط لإمكانيات الطلبة الموهوبين، حتى تكون مقدرة على التميز والمنافسة في ظل تعدد كليات التربية في الجامعات الأردنية.

جدول (8)

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أعضاء هيئة التدريس بعد المبني والتجهيزات للكلية
كأحد معايير الاعتماد والتميز**

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		المؤشر	الرتبة
مرتفعة	0.41	3.94	يتتوفر في الكلية عدد من أجهزة الحاسوب لاستخدامها من قبل الطلبة.		1
مرتفعة	0.47	3.86	يستوعب المبني إعداد الطلبة وفقاً لمعايير الاعتماد.		2
مرتفعة	0.54	3.73	توفر مبانٍ أكاديمية مصممة بمواصفات تتوافق فيها شروط الاعتماد.		3
مرتفعة	0.74	3.72	توفر الكلية التقنيات والوسائل والتجهيزات الازمة لتنفيذ الخطة الدراسية.		4
متوسطة	0.53	3.61	توفر الكلية القاعات الدراسية المناسبة لجميع الإغراض الأكademie.		5
متوسطة	0.78	3.56	توفر غرف لتكنولوجيا التعليم مزود بأحدث الأجهزة والتقنيات.		6
مرتفعة	0.35	3.73		الكلي	-

تظهر البيانات الواردة في الجدول (8) إن المتوسط الكلي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الخاصة الأردنية بعد المبني والتجهيزات كأحد أبعاد معايير الاعتماد والتميز جاءت بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.73) وانحراف معياري (0.35)، كما احتل المؤشر الذي نص على: "يتتوفر في الكلية عدد من أجهزة الحاسوب لاستخدامها من قبل الطلبة". على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.94) وانحراف معياري (0.41) وبدرجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الأخيرة المؤشر الذي نص على: "توفر غرف لتكنولوجيا التعليم مزود بأحدث الأجهزة والتقنيات" بمتوسط حسابي (3.56) وانحراف معياري (0.78) وبدرجة متوسطة، وقد تعود هذه النتيجة إلى أن المبني والتجهيزات تعد من شروط ترخيص للجامعات ومن شروط الاعتماد العام للجامعات والكليات والخصصات ومن شروط الاعتماد الخاص للبرامج لذا لا بد من توافرها حتى تستطيع استقبال الطلبة وتمارس أعمالها.

معايير الهيئة التدريسية

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أعضاء هيئة التدريس بعد الهيئة التدريسية كأحد معايير الاعتماد والتميز

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		المؤشر	الرتبة
مرتفعة	0.71	3.75	يتوفر لجان يجمع أعضاء الهيئة التدريسية.	1	
مرتفعة	0.69	3.73	تشجع إدارة الكلية العمل بروح الفريق.	2	
مرتفعة	0.72	3.7	تستحدث الكلية الملفات الورقية والالكترونية لأعضاء الهيئة التدريسية فيها باستمرار.	3	
مرتفعة	0.61	3.67	تشرك إدارة الكلية أعضاء الهيئة التدريسية في اللجان المختلفة.	4	
متوسطة	0.59	3.62	تعتمد إدارة الكلية إجازة التفرغ العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية.	5	
متوسطة	0.74	3.61	تعد الكلية البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل أعضاء الهيئة التدريسية.	6	
متوسطة	0.90	3.32	يتوفر في الكلية العدد المناسب وفقاً لمعايير الاعتماد من الرتب الأكاديمية.	7	
متوسطة	0.39	3.63	الكلي	-	

تظهر البيانات الواردة في الجدول (9) إن المتوسط الكلي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الخاصة الأردنية بعد الهيئة التدريسية كأحد أبعاد معايير الاعتماد والتميز جاءت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.63) وانحراف معياري (0.39)، كما احتل المؤشر الذي نص على: "يتوفر لجان يجمع أعضاء الهيئة التدريسية" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.75) وانحراف معياري (0.71) وبدرجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الأخيرة المؤشر الذي نص على: "يتوفر في الكلية العدد المناسب وفقاً لمعايير الاعتماد من الرتب الأكاديمية". بمتوسط حسابي (3.32) وانحراف معياري (0.90) وبدرجة متوسطة، وهذه النتيجة تعزى إلى أن ما يتوافق من أعضاء هيئة التدريس ليس بالعدد الكافي لتغطية متطلبات الكلية، وأن البرامج المعدة لتأهيل أعضاء هيئة التدريس ليست بالدرجة المرضية، وتشجع إدارة الكلية على العمل الجماعي، وهي تتبع ملفات أعضاء هيئة التدريس الورقية والإلكترونية، ويشترك أعضاء هيئة التدريس في لجان الكلية.

معيار التربية العملية

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريّة لتصورات أعضاء هيئة التدريس بعد التربية العملية كأحد معايير الاعتماد والتميز

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المؤشر	الرتبة
مرتفعة	0.46	3.88	يوجد في المكتب دليل يوضح إرشادات التربية العملية.	1
متوسطة	0.75	3.65	يتعاون المكتب مع الجهات التي تربّي الطلبة لضمان جودة التدريب.	2
متوسطة	0.78	3.62	تحديد الكلية معايير واضحة لنقديم الطلبة في الميدان.	3
متوسطة	0.78	3.59	يتوافر في الكلية الكادر الخاص بمتابعة الطلبة في الميدان.	4
متوسطة	0.76	3.53	يتوافر في الكلية مكتب خاص لمتابعة برامج التربية العملية.	5
متوسطة	0.77	3.4	تحدد الكلية معايير الانجاز المطلوب من الطلبة تحقيقها.	6
متوسطة	0.57	3.61	الكلي	-

تظهر البيانات الواردة في الجدول (10) إن المتوسط الكلي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الخاصة الأردنية بعد التربية العملية كأحد أبعاد معايير الاعتماد والتميز جاءت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.61) وانحراف معياري (0.57)، كما احتل المؤشر الذي نص على: "يوجد في المكتب دليل يوضح إرشادات التربية العملية". على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (0.46) وبدرجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الأخيرة المؤشر الذي نص على: "تحدد الكلية معايير الانجاز المطلوب من الطلبة تحقيقها" بمتوسط حسابي (3.40) وانحراف معياري (0.77) وبدرجة متوسطة، وهذه النتيجة تعزى إلى اهتمام إدارة الكلية بال التربية العملية وفي تهيئة المكتب الخاص بها، وأن رضا الهيئة التدريسية عن أداء المكتب، وعن المعايير المعدة لنقييم الطلبة في الميدان، وعن الكادر الخاص بمتابعة الطلبة في الميدان لم يصل لدرجة الرضا لذا جاءت متوسطة.

معايير البحث العلمي

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أعضاء هيئة التدريس بعد معيار البحث العلمي كأحد معايير الاعتماد والتميز

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		المؤشر	الرتبة
مرتفعة	0.51	3.8	تسعى الكلية لتأمين الدعم اللازم للبحث العلمي من جهات خارجية.		1
مرتفعة	0.55	3.76	تشجيع الكلية الطلبة على إجراء دراسات مختلفة.		2
مرتفعة	0.56	3.75	تدعم إدارة الكلية البحث العلمي مادياً ومعنوياً.		3
مرتفعة	0.56	3.74	تشجع إدارة الكلية البحوث المشتركة بين أعضاء الهيئة التدريسية.		4
مرتفعة	0.58	3.67	يرتبط البحث العلمي في الكلية باحتياجات المجتمع.		5
متوسطة	0.80	3.51	تخصيص ميزانيات خاصة بالبحث العلمي.		6
مرتفعة	0.41	3.71		الكلي	-

تظهر البيانات الواردة في الجدول (11) إن المتوسط الكلي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الخاصة الأردنية بعد البحث العلمي كأحد أبعاد معايير الاعتماد والتميز جاءت بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (0.41)، كما احتل المؤشر الذي نص على: "تسعي الكلية لتأمين الدعم اللازم للبحث العلمي من جهات خارجية" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري (0.51) وبدرجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الأخيرة المؤشر الذي نص على: "تخصيص ميزانيات خاصة بالبحث العلمي". بمتوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (0.80) وبدرجة متوسطة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن الجامعات الخاصة تطبق معايير الاعتماد ويم التدقق على إنجازات أعضاء هيئة التدريس البحثية خاصة في برامج الدراسات العليا ليتمكن عضو هيئة التدريس من التدريس في برامج الدراسات العليا والإشراف على الطلبة ومناقشة الرسائل الجامعية.

معيار التمويل الذاتي

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أعضاء هيئة التدريس بعد معيار التمويل الذاتي كأحد معايير الاعتماد والتميز

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المؤشر	الرتبة
متوسطة	0.59	3.56	تقديم برامج في التعليم المستمر والتدريب.	1
متوسطة	0.59	3.53	تستقطب الكلية الدعم الخارجي لتمويل مشاريع الكلية.	2
متوسطة	0.64	3.48	تسعى الكلية إلى التوسيع في برامج الدراسات العليا.	3
متوسطة	0.83	3.45	تقدم الكلية خدمات للمجتمع مقابل مردود مادي.	4
متوسطة	0.54	3.5	الكلي	-

تظهر البيانات الواردة في الجدول (12) إن المتوسط الكلي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في الجامعات الخاصة الأردنية بعد التمويل الذاتي كأحد أبعاد معايير الاعتماد والتميز جاءت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.50) وانحراف معياري (0.54)، كما احتل المؤشر الذي نص على: "تقديم برامج في التعليم المستمر والتدريب" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.56) وانحراف معياري (0.59) وبدرجة متوسطة، وجاء في المرتبة الأخيرة المؤشر الذي نص على: "تقديم الكلية خدمات للمجتمع مقابل مردود مادي" بمتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (0.83) وبدرجة متوسطة، وتعود نتيجة هذا المعيار إلى أن الجامعات الخاصة تعتمد في تمويلها على الرسوم الجامعية بشكل كبير جداً، وهي لا تحصل على أي دعم من الجهات الحكومية.

للاجابة عن السؤال الثاني: ما التصور المقترن لكليات التربية في الجامعات الأردنية الخاصة في ضوء معايير الاعتماد والتميز؟

بعد الاطلاع على الأدب التربوي، ونتائج الدراسة الحالية، وما يمارس في كليات التربية في الجامعات الخاصة وما تعتمده هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي بناءً على إجابات أفراد عينة الدراسة ومقترناتهم وتوصياتهم على الأسئلة المفتوحة التي وجهة إليهم، تم اقتراح بنود التصور المقترن بصورته الأولية عرض على عدد من المتخصصين وطلب إليهم الحكم على التصور وبناءً على آراء المحكمين وملاحظاتهم واقتراحاتهم تمت صياغة

بعض الفقرات وتعديلها ودمج بعضها وحذف بعضها، وبذلك عدّت آراء المحكمين حول صدق المحتوى دليلاً على صدق التصور.

وفيما يأتي توضيح لأهم البنود التي يجب أن يراعيها التصور المقترن لتطوير كليات التربية في الجامعات الأردنية الخاصة في ضوء معايير الاعتماد والتميز:

مفهوم التصور المقترن:

يعنى التصور المقترن وضع إطار أو بناء شمولي يبين من خلاله إمكانية تطوير كليات التربية في الجامعات الخاصة في ضوء معايير الاعتماد والتميز من أجل النهوض بكليات التربية للوصول إلى الدرجة المطلوب، وبالتالي ينعكس أثره على مخرجات هذه الكليات.

المصادر:

- الرجوع إلى الأدب النظري مثل البهلوسي (2007)، والبيلاوي (2006)، الخطيب (2003)، وخليل (2011)، والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، مثل أبو دقة وعرفة (2007)، ودراسة العتيبي وربيع (2012)، ودراسة محمود (2005).
- الوسائل الميدانية التي تم اعتمادها لجمع البيانات ومن خلال الاستبانة وما تضمنته من أسئلة مفتوحة.
- الخبرات التربوية للباحثين في كليات التربية في الجامعات الخاصة.

الفلسفة:

- ❖ التأكيد على أهمية كليات التربية ودورها في تشكيل شخصية الطلبة.
- ❖ التأكيد على أن التغير أمر حتمي ولابد من الاستجابة له.
- ❖ تفعيل دور كليات التربية في إعداد رأس المال البشري والفكري والتي تعد طاقة محركة للتنمية المستدامة.
- ❖ تفعيل مقدرات أعضاء الهيئة التدريسية وإمدادهم بالمهارات والكفايات الازمة للإيفاء بالاحتياجات الواقعية الحالية والمستقبلية للمجتمع لمواجهة متغيرات التنمية.
- ❖ اكتشاف المزيد من الحقائق عن معايير الاعتماد والتميز لكليات التربية في الجامعات الخاصة.
- ❖ التأكيد على ثقافة الإنقاذ والتميز والجودة في أداء كليات التربية في الجامعات الخاصة.
- ❖ تحديد التوجه المستقبلي لكليات التربية في الجامعات الخاصة في مجتمع المعلوماتية.
- ❖ تطور حياة المجتمعات الأمر الذي يتطلب من كليات التربية تطوير نفسها حتى تؤدي دورها بفاعلية.

أهداف التصور:

يهدف التصور المقترن إلى تحقيق ما يأتي:

- توضيح التحولات والتغيرات التي فرضها عصر الجودة التي طرأت على كليات التربية في الجامعات الأردنية الخاصة.
- التحسين المستمر لكليات التربية في الجامعات الأردنية الخاصة.
- ترسیخ مفهوم ضمان الجودة الذي يفضل الالتزام بها من قبل كليات التربية في الجامعات الخاصة.
- ترسیخ مبادئ الجودة ومعايير اعتمادها في كليات التربية في الجامعات الخاصة.
- يسهم في إبراز مدخل لنموذج لكليات التربية التي تعتمد على الممارسة التأملية لمعالجة الفجوة بين النظرية والتطبيق في كليات التربية.

أهمية التصور:

- يعطي رؤية تربوية مقدمة وناصحة عن كليات التربية وفق معايير الاعتماد ومؤشرات التميز.
- يمثل طوق نجاً لكليات التربية للتخلص من الإخفاقات التي تحدث فيها.
- يعدّ أداة فعالة يمكن الارتكاز عليها في توضيح الإجراءات والخطوات لكليات التربية في الجامعات الخاصة.
- تعدّ أداة تطويرية لسد نقاط الضعف تقي بالاحتياجات الآنية والمستقبلية لكليات التربية في الجامعات الخاصة.
- يسهم في إعادة رسم كليات التربية وفق منحني تابعي وتكاملي في الجامعات الخاصة.
- يسهم في فهم وإدراك التحولات والمعارف والاتجاهات التي تتضمنها كليات التربية في الجامعات الخاصة.
- يعدّ مدخلاً عملياً لتوكيد الجودة في كليات التربية في الجامعات الخاصة.
- يسهم في إبراز مفهوم المساعدة والمحاسبة المهنية في كليات التربية في الجامعات الخاصة.
- يحدد مستويات معيارية لكليات التربية بالجامعات الخاصة.
- يعدّ محكماً مرجعياً وموضوعياً يتم على أساسه الحكم على جودة كليات التربية في الجامعات الخاصة.
- يعدّ أداة تقويمية يمكن أن تسترشد بها قادة التعليم الجامعي .

منظفات التصور:

يرى الباحثان أن التصور المقترن للتطوير كليات التربية الجامعات الأردنية الخاصة في ضوء معايير الاعتماد والتميز، ويستند إلى المنظفات التي لها إشعاع مضيء ومنير في بلورة معالمه، والتي يمكن إيجازها بما يأتي:

- الاهتمام بتطوير كليات التربية من خلال تحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها، وتطوير مهامها نحو التجديد والابتكار في الممارسات التربوية بحيث تعبّر عن قيم التميز والفعالية انطلاقاً من رغبات المستفيدين.
- ضرورة وجود قيادة فعالة ذات رؤية تحقق التميز في الأداء.
- تصميم البرامج الدراسية والمواد التعليمية في ضوء متطلبات سوق العمل.
- التأكيد على تقييم الطلبة وفقاً لمعايير الشفافية والنزاهة والعدالة.
- التعاون مع النقابات وأرباب العمل ومؤسسات المجتمع المدني لتوفير فرص التدريب المناسب للطلبة.
- بناء ثقافة الإبداع المستمرة من خلال التأكيد على أن التعلم يعد مطلبًا أساسياً لدعم البحث العلمي وتطويره.
- تعزيز المقدرة على الحوار والنقاش الهدف وتقبل الرأي الآخر وتحمل المسؤولية.
- اكتشاف مقدرات الأفراد وتعزيزها من خلال التغيير والتطوير والتنمية العقلية والإبداعية الداعمة للتقوّق والتميز.
- تنمية الشعور لدى منتسبي الكلية بأن الجودة أساس، وليس شعاراً أو موضة ينتهي عصرها.
- وجود رؤية ورسالة واضحة لإدارة الكلية حول مستقبل الكلية وموقعها من المتغيرات العالمية.
- استيعاب عميد الكلية ورؤساء الأقسام مفاهيم الاعتماد وضمان الجودة ومتطلباتها ومعاييرها.
- توفير الصالحيات اللازمة لعمادة الكلية وممارستها لها وفقاً لأسس توزيع السلطة.
- توفير متطلبات التخطيط الإستراتيجي كمدخل لضمان الجودة في الكلية.
- يتم مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية في تصميم وتعديل الخطط وبناء المناهج.
- تعيين الجهاز الإداري داخل الكلية وفقاً لمعايير الاعتماد.
- توفر لأعضاء الهيئة التدريسية مكاتب تسمح لهم بممارسة مهامهم.
- يعقد اختبار تحريري وشفوي لقبول الطلبة في كليات التربية.
- وضع برامج خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- توفير مركز للتنمية المهنية لأعضاء الهيئة التدريسية في الكلية.
- يتتوفر سلم وظيفي ووصف وظيفي للكلية.
- تحديد نسبة الأباء التدريسيّة لكل مدرس وفقاً لمعايير الاعتماد وضمان الجودة.
- تعيين نسبة من مساعدي التدريس أو مساعدي البحث داخل الكلية بما يتناسب مع عدد أعضاء هيئة التدريس.
- توفير برنامج التفرغ العلمي داخل الكلية.
- تحديد تعليمات ضابطة لمكتب التربية العملية داخل الكلية من حيث المهام، المكونات، والأهداف، وإجراءات التقويم، وسياسة الإشراف.
- وضع خريطة للبحث العلمي والدراسات العليا تستثمر كفاءات أعضاء الهيئة التدريسية.
- تحديد أولويات البحث العلمي في الكلية بحيث تراعي رؤية الجامعة ورسالتها والجهات الداعمة.
- إشراك الكلية في مشروعات وطنية وإقليمية وعالمية.
- ضرورة التركيز على التعلم الشخصي والتنظيمي والتطوير المستمر في الكلية.
- المساندة والدعم من مجالس الحاكمة في الجامعة.

- إدراك أهمية الدور الاجتماعي للكلية ولأعضاء هيئة التدريس فيها نحو المجتمع المحلي.
- توفير متطلبات البيئة الداعمة للتعلم الإلكتروني وتنعيم المقررات والإنترنت.
- وجود قنوات اتصال مستمرة بين مختلف أطراف العملية التعليمية بالكلية.
- توفير مناخ من النقاء والاحترام وال العلاقات الإنسانية بين العاملين.
- تشجيع الهيئة التدريسية على توظيف أساليب التعلم الذاتي بين الطلبة وتزويدهم بمهارات الاستقلال في تحصيل المعرفة.
- سيادة القيم والأخلاقيات الجامعية بين أعضاء الهيئة التدريسية وفقاً للميثاق الأخلاقي للجامعة.
- استشعار أهمية المسؤولية المجتمعية.
- المرونة في تطبيق الأنظمة والتعليمات الجامعية.
- التحديد والدقة في أساليب تقويم الطلبة والتحرر من الأساليب التقليدية.
- إيجاد هيكل تنظيمي يتصرف بالرشاقة التنظيمية لإدارة الجودة الشاملة في الكلية.
- تنمية أساليب الإدارة المسندة على المعلومات والحقائق وتنمية نظم المعلومات.
- وضع سياسة للتدريب وعقد الورش والمشاغل التي تزود الأفراد بالكفايات المطلوبة للجودة الشاملة.
- تشجيع الهيئة التدريسية على التقويم الذاتي في نهاية كل عام جامعي.
- وجود معايير دقيقة لتقدير أداء أعضاء الهيئة التدريسية في الكلية.
- ضرورة القيام بعملية التقويم الذاتي والخارجي بشكل دوري للكلية.
- التدريب المستدام للموارد البشرية في الكلية بما يضمن مقدرة الهيئة التدريسية والإدارية على أداء مهامهم بكفاءة وفعالية.
- توفير خدمات الإرشاد الأكاديمي والنفسي والاجتماعي والمهني.
- توفير بيئة تربوية صحية آمنة لجميع المتعلمين والعاملين والمستفيدون من الكلية.
- سيادة قيم الشفافية والنزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص في الكلية.

متطلبات تنفيذ التصور:

- تشكيل لجنة لمراجعة البرامج والخطط في الكلية في إطار وحدة التكامل.
- تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية للأفراد وللمجتمع الداخلي والخارجي وانعكاسها على مضمون الخطط الدراسية داخل الكلية.
- وضع أسس علمية دقيقة لانتقاء أعضاء الهيئة التدريسية داخل الكلية.
- الإحاطة بكلفة النظم والتشريعات الجامعية والالتزام بها.
- الالتزام بتنفيذ المحتوى العلمي للمقرر في إثناء عملية التدريس.

توصي الدراسة في ضوء نتائجها بما يأتي:

1. ضرورة الأخذ بالتصور المقترن الذي خرجت به الدراسة واعتماده للتطبيق في الجامعات الأردنية الخاصة.
2. إعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالي وفقاً لتصور يخدم متطلبات الاعتماد وضمان الجودة.
3. إجراء المزيد من الدراسات الميدانية للوصول إلى نموذج يمكن اعتماده في الكليات الأخرى.

المراجع:

المراجع العربية:

إبراهيم، محمود مصطفى محمد (2008). أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر.

أبو النور، محمد (2009). تحديات تطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السابع: التعليم في مطلع الألفية الثالثة: الجودة-الاتاحة-التعلم مدى الحياة ، المنعقد في الفترة 15-16 يوليو، 2009 القاهرة: معهد الدراسات التربوية.

أبو دقة، سنا إبراهيم، وعرفة، لبيب، (2007). "الاعتماد وضمان الجودة لبرامج إعداد المعلم: تجارب عربية وعالمية"، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل: "العلاقة التكاملية بين التعليم العالي والتعليم الأساسي: برامج تدريب وإعداد المعلمين "www.tep.ps/pdfs/sana+labib.doc

البهوashi، السيد عبدالعزيز (2007). الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، القاهرة: دار النهضة المصرية.

البيلاوي، حسن حسين وزملاءه (2006). الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الجلبي، سوسن (2011). ضمان جودة واعتماد البرامج الأكademie في المؤسسات التعليمية (الأهداف والإجراءات والنتائج)، مؤتمر رابطة جامعات لبنان بالتعاون مع المكتب الوطني لبرنامج تمبوس الأوروبي المنعقد في المدة 29-30 نيسان 2011، لبنان.

حسين، سلامة عبدالعظيم (2008). الجودة والاعتماد التربوي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الخراشة، عمر محمد (2011). معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في كليات التربية في الجامعات الأردنية، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، م5، ع2، ص 105-138.

الخطيب، محمد شحات (2003). الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، الرياض: مكتبة الملك فهد.

خليل، نبيل سعد (2011). إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

الجري، إياد (2013). نموذج مقترن لإعادة هندسة العمليات الإدارية وحوسبتها في مؤسسات التعليم العالي، الجامعة الإسلامية دراسة حالة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 29، العدد الأول.

رمضان، محمد (2009). بعض معوقات ضمان الجودة والاعتماد بكلية التربية النوعية بقنا "دراسة ميدانية"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي (الدولي الأول-العربي الرابع) الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم

العالي النوعي في مصر والعالم العربي" الواقع والمأمول" ،(8-9 أبريل، 2009م)، المجلد الأول، المنصورة: كلية التربية النوعية بالمنصورة.

السلمي، علي (2003). السياسات التعليمية وصنع القرار، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

طعيمة، رشدي أحمد؛ البندرى، محمد سليمان (2006). تطوير كليات التربية بين معايير الاعتماد ومؤشرات الجودة، سلطنة عمان: وزارة التعليم العالي.

العنتبي، منصور، الربيع، علي (2012). تقويم برامج كلية التربية بجامعة نجران في ضوء معايير NCATE،
المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (1)، العدد (9)، ص ص 559-586.

غريب، زينب؛ عبد المنعم، محمد (2008). معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة بالكليات التربوية بجامعة الملك فيصل ومقترنات للتغلب عليها : دراسة تحليلية لآراء أعضاء هيئة التدريس بها. مجلة البحوث النفسية والتربوية، (23)3، 48-79.

كنعان، أحمد علي (2009). تقييم برامج تربية المعلمين ومخرجاتها وفق معايير الجودة من وجهة نظر طلبة السنة الرابعة في قسم معلم صف وأعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة دمشق، مج 25، ع (4+3)، ص 16-93.

مجاهد، محمد؛ المتولي، بدير (2006). الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي مع التطبيق على كليات التربية، القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

محمود، عز الدين عبد الهادي (2005). نماذج عالمية في الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية ، المؤتمر السنوي الثالث عشر، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية.

المراغي، عبدالراضي (2007). تطبيق نظام الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي ، القاهرة: دار الفكر العربي.

وبح، محمد عبدالرازاق (2003). منظومة تكوين المعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة ، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية:

David, B., & Harold, T. (2000). Quality in Higher Education (Vol. 6): Rout ledge, part of the Taylor & Francis Group.

Davis, D. J., & Ringsted, C. (2006). Accreditation of undergraduate and graduate medical education: how do the standards contribute to quality?. *Advances in Health Sciences Education*, 11(3), 305-13. 10.1007/s10459-005-8555-4.

Hoechet, A. (2006), "Quality Assurance in UK Higher Education:Issues of Trust, Control, Professional Autonomy and Accountability." *Higher Education*, Cilt 51, s. 541-563.

National Quality Assurance and Accreditation. (2004). *The Quality Assurance and Accreditation Handbook: National Quality Assurance and Accreditation*.

Volkwein, J. ; Lattuca, L. ; Harper, B.; Domingo, R. (2006). The Impact of Accreditation on Student Experiences and Learning Outcomes. Paper presented at *the Annual Meeting of the Association for Institutional Research* .(Chicago, IL, May 17, 2006).pp 35.